

Distr.
GENERAL

A/53/370/Add.3
6 November 1998

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣١ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير موحد يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل
بشأن ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المعلومات المرفقة، التي قدمت أصلاً إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته ١٥٥، وردت من عدة منظمات غير حكومية. وتقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة بناءً على طلب المجلس التنفيذي.

المرفق

معلومات تتصل بثقافة السلام وردت إلى المدير العام
لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
(اليونسكو) من منظمات حكومية دولية غير أعضاء في
منظومة الأمم المتحدة

قدمت عدة منظمات حكومية دولية أقليمية وإقليمية ودون إقليمية لا تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة دعمها للمشروع المشترك بين التخصصات المعنون "نحو ثقافة للسلام" معربة عن اهتمامها بإقامة شراكة مع اليونسكو في إطار السنة الدولية للسلام في عام ٢٠٠٠. وتشمل هذه المنظمات كلا من منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس أوروبا، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وأمانة الكمنولث والأمانة العامة للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية.

منظمة الدول الأمريكية

فيما يلي مقتطف من رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى المدير العام لليونسكو:

إن المبادرة التي اتخذتها اليونسكو بشأن برنامج لثقافة السلام، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، جديرة بالتأييد التام من المجتمع الدولي وتتطابق بوضوح مع المبادئ التي تدعم مهمة منظمة الدول الأمريكية دفاعا عن الديمقراطية والحرية وحفظ السلام في نصف الكرة الغربي بالأمريكتين.

ويمثل التقرير الموحد التمهيدي للأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام، الذي قدمته إلى الدورة ١٥٤ للمجلس التنفيذي لليونسكو، وثيقة شاملة تتضمن عناصر جوهرية من قبيل مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل عن قضية ثقافة السلام. كما أنه يشكل في حد ذاته إطارا مفيدا يتيح بناء استراتيجية تعاونية تربط بين جهود مختلف المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني نحو إقامة ثقافة للسلام.

ويرد في التذييل الأول أدناه بيان/إعادة تأكيد كراكاس الذي اعتمده في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وزراء خارجية ورؤساء وفود البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في الجلسة العامة الثانية للدورة العادية الثامنة والعشرين للمنظمة.

منظمة الوحدة الأفريقية

يرد في التذييل الثاني أدناه القرار المتعلق بثقافة السلام الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في دورته العادية الرابعة والثلاثين المعقودة في واغادوغو، بوركينا فاسو، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

فيما يلي مقتطف من رسالة مؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة من الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المدير العام لليونسكو:

اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صكوكا قانونية لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، باعتبار أن هذه هي الشروط الأساسية لتحقيق التكامل الاقليمي السريع والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لغرب أفريقيا. وقد أدت الاتفاقات التي أبرمتها مؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إقرار السلام في ليبيريا كما أفضت مؤخرا إلى عودة الرئيس المنتخب لسيراليون، أحمد تيجان كباح، إلى تسلم مقاليد السلطة.

وتعمل الأمانة التنفيذية، في إطار جهودها المبذولة لإنشاء آلية فعالة لمنع النزاع والترويج لثقافة السلام في سائر أنحاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التخطيط لتنظيم منتدى إقليمي بشأن موضوع "إدارة وتسوية النزاعات: دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا".

مجلس أوروبا

فيما يلي مقتطف من رسالة مؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام لمجلس أوروبا إلى المدير العام لليونسكو بشأن القرارات ١٣/٥٢ و ١٥/٥٢ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧:

من الطبيعي أن يساهم مجلس أوروبا بارتياح كبير في الأعمال التي ستضطلع بها اليونسكو في هذا الميدان.

وأشارككم من جانبي الاقتناع بأن العمل من أجل إيجاد ثقافة سلام هو أحد التحديات الرئيسية التي يتعين على مجتمعاتنا أن تواجهها مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

يرد في التذييل الثالث أدناه البيان المتعلق بالسلام في جنوب شرقي آسيا عشية حلول الألفية الثالثة. وقد اعتمدته المشاركون في الندوة الاقليمية المعنية بالسلام القائم على التعاون في جنوب شرقي

آسيا، التي عقدتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جاكرتا، إندونيسيا يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الكمنولث

فيما يلي مقتطف من رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام للكمنولث إلى المدير العام لليونسكو:

تؤيد الكمنولث مبادرة اليونسكو المتخذة للترويج لثقافة السلام استنادا إلى المبادئ المبيّنة في ميثاق الأمم المتحدة، نظرا لأن هذا يتفق مع القيم الأساسية للكمنولث وهي الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون واحترام التنوع، والتسامح ومساواة المرأة في الحقوق ثم التنمية المستدامة.

وترد في التذييل الرابع أدناه مذكرة من أمانة الكمنولث مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تتعلق بمشروع الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن اليونسكو بشأن ثقافة السلام.

المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية

فيما يلي مقتطف من رسالة مؤرخة ١١ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية إلى المدير العام لليونسكو بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣/٥٢ المتعلق بثقافة السلام والقرار ١٥/٥٢ المتعلق بإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، المؤرخين كلاهما ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧:

سوف تسهم المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية في مشروع الإعلان وبرنامج العمل باقتراحات ومقترحات. وكما تعلمون، فإن الاهتمام بالسلام وثقافة السلام وهو شرط أساسي يتطلبه إقرار السلام وقد أصبح أمرا جوهريا لمنظمتنا نظرا لأن بعض الدول الأعضاء فيها دخلت في غمار نزاعات داخلية وإقليمية عصبية.

التذييل الأول

بيان/إعادة تأكيد كراكاس المعتمد* في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨

إن وزراء خارجية ورؤساء وفود البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية المجتمعين في كراكاس، في الدورة العادية الثامنة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في السنة التي يُحتفل بها بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد ميثاق منظمة الدول الأمريكية،

وبعد مضي نصف قرن من التقدم على طريق الوحدة المعنوية للقارة من أجل الاضطلاع بالمهمة التاريخية وهي أن نهئ لشعوبنا إقليمًا يتمتع بالحرية وبيئة مواتية للتنمية المتكاملة،

وإذ يؤكدون بهذا، الدور الأساسي للتعاون في نصف الكرة الغربي للتضامن بوصفه شرطًا أساسيًا لرفاهية شعوبنا وللعمل، في إطار المؤسسات الديمقراطية، على توطيد نظام يقوم على الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية ويستند إلى احترام حقوق الإنسان،

أولاً

وإذ يشيرون إلى أنه بغية الاحتفال بالذكرى المائة سنة الأولى لمنظومة البلدان الأمريكية فقد تم التأكيد، في الجمعية العامة المعقودة في أسانسيون، على ضرورة توافر الإرادة السياسية لتعزيز المنظمة واستخدامها كمنتدى طبيعي لإجراء الحوار السياسي وتحقيق التفاهم والتعاون في نصف الكرة الغربي تحقيقاً لأهداف الميثاق،

وإذ يكررون الإعراب، في ضوء التزام سنتياغو بالديمقراطية وتجديد منظومة البلدان الأمريكية، عن توافر إرادتنا على تعزيز عملية تجديد منظمة الدول الأمريكية،

وإذ يشددون، على غرار ما حدث في الجمعية العامة المعقودة في ناسو، على أن التعاون الدولي أمر أساسي لتسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلدان نصف الكرة الغربي،

* رهنا بتنقيحات لجنة الصياغة.

وإذ يؤكدون أنه في الجمعية العامة المعقودة في ماناغوا جرى الإقرار بأن الديمقراطية والسلام والتنمية أجزاء لا تتجزأ وعناصر متكاملة من رؤية مجددة وشاملة للتضامن الأمريكي، كما يؤكدون ضرورة إتاحة فرص كبرى لتنمية شعوبنا استناداً إلى المصالح المشتركة للبلدان الأمريكية وترباطها العرقي والفوائد المتبادلة وانطلاقاً من روح المسؤولية المشتركة؛

وإذ يعيدون التأكيد على قيمة التكامل الذي جرى الاعتراف به في الجمعية العامة المعقودة في بيليم دو بارا بوصفه وسيلة لإيجاد حقائق اقتصادية واجتماعية جديدة وأداة حاسمة للقضاء على حالات الفقر المدقع في نصف الكرة الغربي؛

وإدراكاً منهم، في مواجهة تحديات العولمة التي يتصدى لها مجتمع نصف الكرة الغربي، لسلامة الهدف الذي أبرزته الجمعية العامة المعقودة في مونتوريوس وهو تعزيز قدرة الأجهزة المتعددة الأطراف على تشجيع التعاون بين دول نصف الكرة الغربي؛

وإذ يعتقدون اعتقاداً راسخاً على النحو المفترض في الجمعية العامة المعقودة في بنما بأن التعددية، تشكل، بفضل التعاون الدولي والحوار السياسي والجهود المشتركة في إطار من الاحترام التام لإرادة الدول ذات السيادة، أداة فعالة لتحقيق الأمان المشتركة والتغلب على التحديات التي تواجه نصف الكرة الغربي؛

وإذ يؤكدون مجدداً أن هذه الفرصة التاريخية تتطلب بذل جهود متناسقة من أجل التنمية وتعزيز واستكمال آليات التنسيق القائمة، وهي فكرة جرى تحديدها في الجمعية العامة المعقودة في ليما باعتبارها الأداة الرئيسية المتاحة أمام منظمة الدول الأمريكية من أجل توطيد العلاقة الجديدة لنصف الكرة الغربي المتميزة بالتعاون القائم على التضامن والهادف إلى تحقيق التنمية؛

وإذ يضعون في اعتبارهم المساهمة الكبيرة التي قدمتها مؤتمرات القمة للأمريكتين من أجل تعزيز منظمة الدول الأمريكية وتجديد جدول أعمالها؛

ثانياً

وإذ يؤكدون أن بروتوكول قرطاجنة دي إندياس لعام ١٩٨٥ وتعهد سنتياغو لعام ١٩٩١ واتخاذ الجمعية العامة القرار ١٠٨٠ لعام ١٩٩١ وبروتوكول واشنطن لعام ١٩٩٢ قد أضفت على منظمة الدول الأمريكية دوراً له أهميته في الدفاع عن الديمقراطية في نصف الكرة الغربي وتعزيزها،

وإذ يعربون عن تقديرهم للإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنتها ومحكمتها في مجال تعزيز وحماية الحقوق المعترف بها في الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لعام ١٩٤٨ وفي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وميثاق سان خوسيه لعام ١٩٦٩،

وإذ يؤكدون أن التراث القانوني لنظام البلدان الأمريكية في مجال حقوق الإنسان قد جرى تطويره انطلاقاً من ميثاق سان خوسيه، وبروتوكول الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام، وبروتوكول سان سلفادور بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف الموجه ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه المعتمدة في بيليم دو بارا،

وإدراكاً منهم أن ضمان الديمقراطية والسلام والتمتع التام بحقوق الإنسان هي جوانب رئيسية لبرنامج عمل نصف الكرة الغربي وتشكل أهدافاً أساسية للمنظمة،

واقتراناً منهم بأنه مع دخول بروتوكول ماناغوا حيز النفاذ، فإن مجلس البلدان الأمريكية للتنمية المتكاملة، وهو منتدى الحوار بين البلدان الأمريكية، يشجع على اتخاذ الإجراءات المشتركة من أجل مواجهة التحديات التي تمثلها التنمية، كما يشكل أداة حاسمة من أجل إنفاذ ما تصبو إليه في مجالي الشراكة من أجل التنمية والتغلب على الفقر،

وإذ يؤكدون الخطة الاستراتيجية للشراكة من أجل التنمية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ بوصفها أداة ل طرح السياسات والبرامج وآليات العمل لمجلس البلدان الأمريكية للتنمية المتكاملة في مجال التنمية الاجتماعية والأعمال المنتجة والتعليم والتنوع والتكامل الاقتصادي والتطوير العلمي وتبادل ونقل التكنولوجيا وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية المتواصلة للسياحة وفي التنمية المستدامة والبيئة والثقافة بوصفها مجالات ذات أولوية للتعاون المتعدد الأطراف،

وإقراراً منهم بأن المشاركة المسؤولة والمنظمة للمجتمعات المحلية هي ضمان لاستقرار الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المتكاملة،

وإذ يقرون بضرورة إدراج استراتيجيات التنمية المستدامة بوصفها عنصراً لا غنى عنه في الجهود الرامية لبلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة،

وإذ يبرزون أوجه التقدم المحرز من أجل إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكتين والبدء رسمياً في مرحلة المفاوضات كدليل على القدرة على التنسيق الاقتصادي بين بلداننا على أساس التعايش وفقاً للاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية على النحو المبين في الإعلان الوزاري الصادر في سان خوسيه في آذار/ مارس ١٩٩٨،

وإذ يقررون تعزيز الاستجابة في نصف الكرة الغربي وأنه بدخول اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد حيز النفاذ يجري التصدي لظاهرة تقوض مشروعية المؤسسات العامة وتهدد النظام الأخلاقي والتنمية المتكاملة للشعوب،

وإذ يشيرون إلى التزامهم الراسخ بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وفقا لما حدد في إعلان وخطة العمل بشأن التعاون في نصف الكرة الأرضية لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه كتعبير عن إدانتنا ورفضنا الشديد لجميع أشكال الإرهاب أيا كان مرتكبه ومهما كانت أساليبه لأنها أفعال تشكل انتهاكا للحقوق والحريات الأساسية للأفراد،

يؤكدون أن تدابير بناء الثقة والأمن الموصى بها في المؤتمرين الإقليميين المعقودين في سنتياغو وسان سلفادور تشكل مساهمة هامة في الشفافية والتفاهم المتبادل والأمن الإقليمي والسلام؛

واقترناهم بأن تعزيز الديمقراطية البرلمانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ عمليات التكامل والتعاون التضامني بين الدول الأعضاء هي أمور أساسية من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة،

وإذ يشيرون إلى الولاية التي أناطها مؤتمر القمة الثاني برؤساء دول وحكومات الأمريكتين بمنظمة الدول الأمريكية من حيث إعادة تنشيط وتعزيز مؤسسات منظومة البلدان الأمريكية ذات الجوانب المتميزة المتعلقة بأمن نصف الكرة الغربي؛

وإذ يؤكدون مجددا أن مناخ الأمن في نصف الكرة الغربي أيضا قد جرى تعزيزه بفضل القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بإعادة التأكيد على أهداف القضاء الشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتحويل نصف الكرة الغربي إلى منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد فضلا عن هدف إنجاز إزالة الألغام من أمريكا الوسطى بحلول عام ٢٠٠٠ ومواصلة برنامج تقديم المساعدة من أجل إزالة الألغام في تلك المنطقة. واعترافا منهم كذلك بأهمية برامج التثقيف الجارية من أجل وقاية السكان المدنيين من أخطار الألغام المضادة للأفراد وإعادة التأهيل الجسدي والنفسي للضحايا والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي أزيلت منها الألغام؛

وإذ يكررون الإعراب عن أن التصديق التام على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، واقتراب دخول الاتفاقية حيز النفاذ أمر أساسي من أجل مكافحة هذه المشكلة الخطيرة والقضاء عليها والمساهمة في نفس الوقت في زيادة الثقة والأمن والتعاون بين الدول،

واقترناهم بضرورة إيجاد المزيد من التفهم للشواغل الخاصة بأمن الدول الصغيرة غير الساحلية،

واقترنا منهم بأهمية استراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي بوصفها استجابة متسقة للأمريكتين إزاء الحد من استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها،

وإذ يكررون الإعراب عن أهمية الإعلان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين فيما يتعلق بإنشاء تحالف لمكافحة المخدرات بهدف زيادة بناء الثقة المتبادلة وإجراء الحوار وتحقيق التعاون في نصف الكرة الغربي باتباع عملية فريدة في بابها وبهدف إجراء تقييم حكومي ذي طابع متعدد الأطراف من أجل متابعة التقدم الفردي والجماعي المحرز في الجهود التي يبذلها نصف الكرة الغربي وجميع البلدان التي يضمها من أجل التصدي لمختلف جوانب المشكلة،

ثالثا

وإدراكا منهم بأن الذكرى السنوية الخمسين تدعونا إلى أن نشني، مع الارتياح، على هذا المجتمع الذي تسوده القيم الديمقراطية في نصف الكرة. وفي نفس الوقت نتعهد بأن نصل تماما إلى تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للفرد البشري وتهيئة الظروف التي تسمح بالتقدم المعنوي والمادي،

وإذ نؤكد مجددا أن الكفاح ضد الفقر أمر جوهري من أجل التعايش السلمي والوثام الاجتماعي والتنمية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

وإذ نشير إلى أن رؤساء دول وحكومات نصف الكرة قد أقروا في اجتماع القمة الثاني للأمريكتين، المعقود في سنتياغو، بأهمية التعليم بوصفه مهمة متوخاة وعاملا حاسما من أجل التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لشعوبنا،

وإذ نعترف مرة أخرى بأن النمو الاقتصادي شرط ضروري لكنه ليس كافيا من أجل الترويج لنوعية حياة أفضل والتغلب على الفقر والقضاء على التمييز والنبذ الاجتماعي الذي تعاني منه المنطقة، مما يؤكد ضرورة أن يوجه النمو نحو تشجيع التنمية الاقتصادية مع مراعاة الإنصاف والعدل الاجتماعي،

وإدراكا منا لأن المثل العليا للسلام والعدالة الاجتماعية والتنمية المتكاملة والتضامن هي تحديات دائمة تواجهها ديمقراطياتنا،

نؤكد مجددا:

توافر الإرادة لتعزيز التعددية بوصفها تعبيراً عن الوحدة التي توجه جهودنا نحو تحقيق المبادئ وبلوغ الأهداف المكرسة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية؛

التعهد الراسخ، وفقا للمسؤولية التي أناطها بنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان سنتياغو المعتمد في إطار مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، بإعادة النظر في الهيكل المؤسسي لمنظومة البلدان الأمريكية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية، بغية تعزيز وتحديث قدرتها على الاستجابة للتحديات في القرن الجديد، كي تتلاءم والحقائق الجديدة في نصف الكرة ولتحقيق مزيد من التكامل بين أجهزتها وتزويدها بالكفاءة التنظيمية اللازمة؛

اعتزامنا، في إطار احترام مبادئ حرية تقرير المصير وعدم التدخل، مواصلة العمل الدائم والخلق الموجه نحو الحفاظ على الديمقراطية في نصف الكرة الغربي وتوطيدها؛

التعهد بتأكيد ترسيخ ثقافة سلام وتنمية ولا عنف معترف بها في إطار الحق في السلام بوصفها حقاً أصيلاً غير قابل للتصرف لكرامة الفرد البشري؛

اتخاذ قرار بإدراج آليات دعم وتعاون ومتابعة لعمليات اصلاح نظم إدارة العدالة في كل دولة من الدول الأعضاء التي تطلب ذلك على أساس أن ذلك يشكل أحد المجالات ذات الأولوية في أنشطة المنظمة؛

تصميمنا على مواصلة عمليات تعزيز وتحسين منظومة البلدان الأمريكية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان وحفز نظام البلدان الأمريكية للتعزيز العالمي لحقوق الإنسان مع التركيز على أن التشجيع والحماية مفهومان متفاعلان ومتآزران؛

القرار المعتمد في مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين بتشجيع التوقيع أو التصديق، حسب الحالة، على الصكوك التي تؤكد التراث القانوني لنظام البلدان الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان أو الانضمام إليها؛

التعهد بإنجاز إعداد الصكوك القانونية الموجهة نحو حماية حقوق السكان الأصليين، فضلاً عن القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس العجز، مع العمل وفقاً لصكوك البلدان الأمريكية، على مواصلة دراسة وتطوير التدابير الموجهة نحو تحسين أحوال الاحتجاز والسجن وتعزيز وحماية حقوق المرأة والتركيز على تحقيق الإنصاف بين الجنسين على جميع المستويات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين وأسرهم والاهتمام بحالة اللاجئين والعائدين إلى الوطن والمشردين داخلياً تشجيع سريان وفعالية حقوق الطفلة والطفل في الأمريكتين وضمان احترام حرية التعبير؛

اعتزامنا التشجيع على مشاركة المجتمع المدني مشاركة أكثر نشاطاً في شؤون الحياة العامة؛

القرار بمواصلة تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل التكامل الاقتصادي بغية التوصل إلى تحرير وتعزيز التجارة في الأمريكتين، ولا سيما تعزيز الإجراءات التي تتخذها المنظمة في ميدان التطوير القانوني لأغراض التكامل؛

توافر الإرادة لدعم استقرار المؤسسات الديمقراطية لبلدان نصف الكرة من أجل إقرار النهج الذي يوجه برنامج البلدان الأمريكية للتعاون على مكافحة الفساد وإعلان وخطة العمل لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه واستراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة ومكافحة غسل الأموال والخطة الاستراتيجية للشراكة من أجل التنمية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، ونشير إلى أهمية تبادل الخبرات بغية الحيلولة دون دفع أي مساهمات غير مشروعة في تمويل الحملات الانتخابية؛

التعهد بترسيخ أوجه التقدم الملموسة التي أحرزت في مجال بناء الثقة والأمن في نصف الكرة بوصفها إعرابا مخلصا عن ثقافة وأعراف السلام في المنطقة وللتقييم الديمقراطية التي توجهها؛

اعتزامنا مواصلة إجراء المشاورات وتبادل الأفكار في إطار نصف الكرة من أجل إحراز تقدم في تحجيم وتحديد الأسلحة التقليدية في المنطقة؛

تأكيد أن أمن الدول الصغيرة غير الساحلية المعرضة لشواغل خاصة ومتنوعة السمات، يمكن زيادته إذا ما عزز الحوار السياسي وبرامج التعاون في تلك المنطقة دون الإقليمية؛

قرارنا التعهد ببذل أقصى قدر من الجهود كيما يتاح، في أقرب وقت ممكن وبالعامل على أرفع مستوى، الوفاء بالولاية الصادرة عن مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين والاضطلاع بعملية فريدة وموضوعية لتقييم متعدد الأطراف من أجل متابعة التقدم الفردي والجماعي للجهود المبذولة في نصف الكرة وجميع البلدان فيه بغية معالجة مختلف مظاهر المشكلة؛

التصميم على ترسيخ الاتفاقات المعتمدة في مؤتمر قمة الأمريكتين المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في سانتا كروز دي لا سييرا والعمل في سبيل هذه الغاية، على تعزيز الآليات القائمة في إطار المنظمة؛

توافر الإرادة الثابتة لتنفيذ الإجراءات التي عهد بها مؤتمرا قمة الأمريكتين المعقودان في ميامي وسنتياغو إلى منظمة الدول الأمريكية والتنسيق مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة البلدان الأمريكية في تنفيذ الالتزامات المحددة؛

وبناء عليه، فإن وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، يؤكدون مجددا، باسم شعوبنا أثناء هذه الجمعية وفي الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة، التعهد بالدفاع عن الديمقراطية البرلمانية وحقوق الإنسان في المنطقة والترويج لهما كما يشددون على الهدف الثابت في بلوغ التنمية مقترنة بالعدالة الاجتماعية والتصميم على جعل أمريكا إقليما للسلام والرفاهية.

التذييل الثاني

قرار بشأن ثقافة السلام، اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة
الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة والثلاثين، المعقودة في
واغادوغو من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المجتمع في دورته العادية الرابعة
والثلاثين في واغادوغو، بوركينا فاسو، من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

١ - يرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية
لثقافة السلام؛

٢ - يعتبر السنة الدولية مناسبة ملائمة تحل فيها ثقافة سلام محل ثقافة الحرب والعنف التي
اتسمت بها الألفية الأخيرة من تاريخ البشرية، وذلك عن طريق تشجيع القيم والمواقف والسلوكيات التي
تشكل أسس هذه الثقافة؛

٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان وطنية تضم جميع قطاعات المجتمع بغية تنفيذ
أنشطة بمناسبة السنة الدولية ترمي إلى تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية من خلال ثقافة السلام؛

٤ - يدعو الأمين العام إلى التعاون مع المدير العام لليونسكو وجميع المؤسسات المعنية الأخرى،
في تنسيق جهودهم لتحقيق أهداف السنة الدولية لثقافة السلام؛

٥ - يدعو كذلك الأمين العام إلى القيام، بالتضافر مع المدير العام لليونسكو وسائر الوكالات
والمؤسسات المعنية، بتشجيع أنشطة يضطلع بها في الدول الأعضاء للاحتفال بسنة ٢٠٠٠ بوصفها السنة
الدولية لثقافة السلام، ويشيد بمبادرة المدير العام الجديدة بالثناء.

التذييل الثالث

بيان بشأن السلام في جنوب شرقي آسيا عشية الألفية الثالثة، صدر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن ندوة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن السلام القائم على التعاون في جنوب شرقي آسيا، المعقودة في جاكرتا، إندونيسيا، في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

نحن، المشاركون في الندوة الإقليمية بشأن السلام القائم على التعاون في جنوب شرقي آسيا، المعقودة في جاكرتا، إندونيسيا في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بمبادرة مشتركة من اليونسكو ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، في إطار مشروع اليونسكو "نحو ثقافة للسلام" وفي سياق أنشطة السلام القائم على التعاون التي تضطلع بها الرابطة،

١ - إذ ندرك أن أمم جنوب شرقي آسيا مدعوة، عشية حلول القرن الحادي والعشرين، إلى مواجهة تحديات جديدة لم يسبق لها مثيل، بروح من التعاون والتضامن المعززين، بغية ترسيخ السلام وتشجيع التنمية لصالح شعوبها،

٢ - وإذ نؤكد أهمية التقدم المحرز في إطار الرابطة من أجل كفالة السلام القائم على التعاون في جنوب شرقي آسيا،

٣ - وإذ نسلم بالأهمية التي تكتسيها بالنسبة لشعوب جنوب شرقي آسيا، الآفاق الجديدة التي تفتحها ثقافة السلام التي ما برحت اليونسكو تشجعها في جميع أنحاء العالم بغية بناء حصون السلام في عقول البشر، حسبما دعا ميثاقها التأسيسي،

٤ - واقترنا منا بأن روح التضامن الفكري والأخلاقي، والمساواة والشراكة كما تشجعها اليونسكو ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تشكل عاملاً أساسياً لكفالة السلام الدائم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والحوار بين الشعوب وبين الثقافات،

٥ - وإذ نرى كذلك أنه لا تنمية بغير سلام ولا سلام دائم بغير تنمية،

٦ - وإذ نشدد على أن بناء السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، واحترام المبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدالة والحرية والتسامح المتبادل والتضامن أمور مترابطة،

٧ - ووعيا منا بضرورة اتباع نهج جديد إزاء الأمن بغية أخذ الأخطار غير العسكرية التي تتهدد السلام والأمن في الاعتبار، ولا سيما الفقر المدقع وتدهور البيئة وتفاقم التفاوتات الاجتماعية، فضلا عن ضرورة تحديد سبل ووسائل القضاء جذريا عليها،

٨ - وإدراكا منا لمسؤوليتنا إزاء أجيال المستقبل وحققها في أن تعيش بسلام وفي بيئة صحية،

٩ - وإذ نؤكد الحاجة إلى توطيد التعاون الطويل الأجل بين أمم جنوب شرقي آسيا واليونيسكو في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال، ولا سيما بهدف تعزيز إسهام أصحاب المصلحة في هذه الميادين في مجالات السلام والتنمية والديمقراطية بالمنطقة،

١٠ - وإذ نشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، على أن تكون اليونيسكو هي الوكالة الرائدة داخل منظومة الأمم المتحدة،

١١ - وإذ نشير إلى أن مؤتمر القمة الخامس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المعقود في بانكوك في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أعلن أن "السلام القائم على التعاون وكذلك الإزدهار المشترك ينبغي أن يكونا الهدفين الأساسيين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا"،

نعلن ما يلي:

١٢ - إن أمم جنوب شرقي آسيا المرتبطة معا بقرون من التاريخ والثقافة، حققت تقدما ذا شأن في العقود الثلاثة الأخيرة لإقامة مجتمع مزدهر وسلمي في إطار الرابطة. وهي مدعوة اليوم، ربما أكثر من أي وقت مضى، إلى إعادة تأكيد تصميمها على كفالة تنميتها السلمية والمطرودة والذاتية وفقا لمقاصد وتطلعات شعوبها. والواقع أن المسائل الاقتصادية والمالية والبيئية التي أثرت على كثير من بلدان المنطقة خلال العام الماضي يجب أن تعالج على أساس الروابط الوطيدة للتضامن والتعاون الإقليميين، ذلك أن بلدان جنوب شرقي آسيا تشترك في تحمل مسؤولية أساسية لتعزيز استقرار المنطقة الاقتصادي والاجتماعي، وفق ما جسده إعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٦٧.

١٣ - وفي هذا السياق ينبغي أن تنفذ، بسرعة وفي روح مجتمع يكفل رعاية أفرادها، استراتيجيات ترمي إلى تخفيف آثار المشاكل الحالية على أفقر فئات السكان، ولا سيما في ميادين التعليم والصحة والتغذية والعمالة المنتجة. وينبغي أيضا تنفيذ استراتيجيات وقائية في ميدان حماية البيئة بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية لكل بلد وللمنطقة ككل وكفالة استخدامها المستدام. وفي الوقت ذاته، يجب صون الإنجازات التي تحققت في بلدان جنوب شرقي آسيا في ميادين التربية والعلم والتطور التكنولوجي لكي لا تتآكل فيما تواجه الميزانيات الوطنية ضغوطا شتى ناشئة عن الحالة الاقتصادية والمالية التي تمر بها المنطقة.

١٤ - وينبغي أن يستمر في المنطقة تطور التفاعلات بين السلام والتنمية في سياق المجتمعات المفتوحة، بما يتمشى مع الهوية الوطنية لكل منها، وذلك من خلال التعبئة الفعالة لجميع المؤسسات والعناصر الفاعلة الاجتماعية ذات الصلة من أجل تعزيز ثقافة للسلام. والواقع أن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والحوار بين الثقافات والأديان، وتشجيع التسامح هي، في جملة أمور، عوامل أساسية لإقامة أساس وظيف لكافة جهود التنمية الذاتية، بما يكفل مشاركة الجميع. وفي هذا الإطار، يؤدي التعليم دورا أساسيا في غرس القيم المشتركة، ولا سيما التعليم من أجل السلام القائم على التعاون، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون والتسامح، والتفاهم الدولي، وهي القيم التي ينبغي تشجيعها في جميع مستويات التعليم.

١٥ - وينبغي تعزيز التقدم المحرز في ميدان السلام القائم على التعاون في إطار الرابطة من خلال تعبئة جميع المؤسسات والأفراد الملتزمين ببناء سلام دائم في جنوب شرقي آسيا، ولا سيما بمناسبة سنة ٢٠٠٠ التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة دولية لثقافة السلام.

١٦ - لذلك ندعو اليونسكو والرابطة إلى تعزيز تعاونهما ببذل المساعي المشتركة الكفيلة بالإسهام في ترسيخ السلام والأمن والتنمية والديمقراطية في جنوب شرقي آسيا.

١٧ - كما نشني على اليونسكو والرابطة لمشاركتها في اتخاذ مبادرة تنظيم الندوة الإقليمية بشأن السلام التعاوني في جنوب شرقي آسيا، التي لا شك في أنها ستفتح آفاقا جديدة لحوار وتعاون أوثق في جنوب شرقي آسيا وكذلك بين جنوب شرقي آسيا وغيرها من مناطق العالم. ونحن نأمل حقا في أن تسهم جميع المبادرات المذكورة أعلاه في تثبيت دعائم السلام في الألفية الثالثة بالنسبة لجميع أمم جنوب شرقي آسيا، ونعرب عن التزامنا بالمضي قدما بقضية السلام والحوار عن طريق التنفيذ الشامل لتلك المبادرات؛ ففي ظل السلام، ومن خلاله، تستطيع أمم جنوب شرقي آسيا أن تضمن مستقبل شعوبها وتساهم في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق الأهداف المشتركة للبشرية.

التذييل الرابع

مذكرة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن مشروع إعلان وبرنامج عمل اليونسكو عن ثقافة السلام

من إعداد الأمانة العامة للكونغرس

ترحب الأمانة العامة للكونغرس بمبادرة اليونسكو الرامية إلى تعزيز وتطوير ثقافة السلام استناداً إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب الكونغرس عن تأييدها للمبادئ الأساسية التي تركز عليها ثقافة السلام وهي الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، واحترام التنوع والتسامح، ومساواة المرأة في الحقوق ومشاركة المرأة في التنمية المستدامة.

وتعد الكونغرس، بوصفها منظمة دولية ذات طابع تمثيلي عالمي، أداة فعالة لترويج وصون مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وتلك أمور جوهرية لتحقيق السلام في الدول والمجتمع العالمي.

ولا تزال الكونغرس بعد الأمم المتحدة أكبر رابطة عالمية حكومية دولية للبلدان. إن اتصالات الكونغرس على الصعيد العالمي تمد المنظمة بقوتها حيث ينتشر أعضاؤها في كل التجمعات الحكومية الدولية الرئيسية (مجموعة الثمانية، ومجموعة ال ٧٧، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الآسيوية وبلدان منطقة المحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وحركة عدم الانحياز، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، ولجنة المحيط الهندي، ومنتدى جنوب المحيط الهادئ).

وتتصف الكونغرس بطابعها الفريد استناداً إلى قيم الديمقراطية والحكم الرشيد التي تتضمن مبادئ سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، والعدالة والإدارة المنصفة والأمانة للحكم والوحدة من خلال التنوع وحقوق الإنسان بما فيها تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز التنمية المستدامة.

ويمثل إعلان الكونغرس الصادر في هراري في عام ١٩٩١ نقطة تحول في تاريخ الكونغرس، لأنه يطرح ميثاق الرابطة للتسعينات وما بعدها. ولقد استكمل إعلان هراري في عام ١٩٩٥ ببرنامج عمل ميلبروك للكونغرس المعني بإعلان هراري ثم استكمل في عام ١٩٩٧ بإعلان الكونغرس الاقتصادي الصادر في أدنبره.

وبغية التصدي لتلك التحديات الجديدة، تعتمد الكونغرس على مجالات قوتها المتميزة وطابعها الفريد، استناداً إلى القيم والمبادئ المشتركة بين ٥٤ دولة عضو يبلغ عدد سكانها زهاء ١,٧ بليون نسمة.

وإضافة إلى تقليدها الراسخ في مجال بناء توافق الآراء، تسعى الكومنولث إلى الترويج للتسامح والوحدة من خلال التعددية وتشجيع قيم الديمقراطية والالتزام بالعهود والاتفاقيات الدولية النازمة للسلام والتنمية. ومن ثم فإن الكومنولث تجد نفسها في موقف جيد يتيح لها نزع فتيل المنازعات بين أعضائها واتقاء نشوبها.

ولقد توفرت للكومنولث القدرة على "بناء الجسور" من خلال آليات وقائية من قبيل "دور المساعي الحميدة" التي يبذلها الأمين العام، وفريق العمل الوزاري التابع للكومنولث والمعني بإعلان هراري الذي يتصدى للانتهاكات الصارخة أو المستمرة لمبادئ هراري.

وتشمل الأنشطة الهامة الأخرى التي تضطلع بها الكومنولث إيفاد بعثات مراقبة الانتخابات بناء على طلب الحكومات. وتقوم تلك البعثات بدور هام في الدول الأعضاء، لتعزيز مصداقية العمليات الانتخابية. وتستكمل بعثات مراقبي الانتخابات بتقديم مساعدة تقنية فيما يتصل ببناء المؤسسات في مجالات حاسمة من الحكم الرشيد.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، اتخذت الكومنولث مبادرة لعقد اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء الحكومات معني بالديمقراطية والحكم الرشيد في دول أفريقيا الأعضاء في الكومنولث. ولقد هيأ هذا النشاط الفرصة لاجتماع قادة أحزاب المعارضة وأحزاب الحكومة في ١٨ بلدا أفريقيا عضوا في الكومنولث وكان ذلك لأول مرة بالنسبة لبعضهم، حيث نوقشت عملية الديمقراطية في بلد كل منهم وفي أفريقيا بصفة عامة.

وتهتم الكومنولث أيضا ببحث عوائق وتحديات أخرى تعترض تقدم السلام في كثير من البلدان وفي العالم بأسره. وثمة تحد من هذا القبيل يتمثل في النزاع الذي تسببه التعددية الانقسامية، مما يمكن أن يعوق تحقيق السلام والديمقراطية في أي بلد وأي منطقة. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لتنظيم حلقة عمل مشتركة بشأن هذا الموضوع في أواخر عام ١٩٩٨ تحت رعاية الكومنولث واليونسكو.

وتنشط الكومنولث أيضا في تنفيذ برامج شتى في مجالات هامة من قبيل القضاء على الفقر، والصحة، والتعليم، والبيئة، والأمن الغذائي، والديون، والتجارة، والاستثمارات وتنمية الموارد البشرية. وتهيئ تلك البرامج العملية ركائز البناء من أجل التنمية والسلام والأمن. وبفضل اتصالات الكومنولث على صعيد العالم ونهجها التوافقي إزاء تلك القضايا المختلفة أصبح من الأسير في غالب الأحيان تنفيذ استراتيجيات أكثر فعالية وتنسيقا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بل يشهد تطور الكومنولث ذاتها على دور الرابطة الموسع في التصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات الآخذة في التزايد والقضايا المعقدة التي تواجهها الدول الأعضاء. ولقد انضم بعض البلدان إلى الرابطة أو عاد البعض الآخر إلى عضويتها في السنوات الأخيرة، ولا تزال رغبة الانضمام إليها تراود بلدان أخرى.

ودأبت الكومنولث على التعاون مع عدد من الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتحسين فعالية برامجها في مجالات هامة بالنسبة للديمقراطية، والسلام، والتنمية. ومما يتيح لتلك المنظمات، أن تشارك في استكشاف إمكانات التعزيز الفعال للبرامج المنفذة من خلال أمثلة ملموسة للتعاون بشأن القضايا المشتركة، وتبادل الخبرات وتقاسم الموارد. ومن شأن هذه الشراكات التعاونية في الاهتمامات الوطنية والإقليمية، وبخاصة الاهتمامات العالمية، أن تقدم المزيد من المساهمات في الرؤيا العالمية لثقافة السلام والتنمية.

والكومنولث ليست مجرد رابطة للحكومات. بل هي أيضا رابطة للشعوب، وتتألف من شبكة واسعة من المنظمات الفنية والمنظمات غير الحكومية التي تمثل الكومنولث "غير الرسمية". ويقدم المجتمع المدني في الكومنولث عنصرا تكميليا قويا كما أنه يدعم أنشطة الرابطة "الرسمية". إذ أنه بمقدور مجتمع مدني نشيط وقوي ومستنير بصورة جيدة، وتتوفر له أسباب القوة أن يشكل قوة فعالة من أجل السلام.

ولما كانت المرأة نفسها قد دأبت تاريخيا على مناهضة الحرب ورفض العنف بحكم الأدوار التي تقوم بها بصفتها أمًا وزوجة. وفي أوقات النزاع، كان الضحايا دائما هم النساء والأطفال دائما دون أن تتوفر لهم القدرة على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار في مجالات بناء السلام، وحسم المنازعات والحيلولة دون وقوعها.

ومن ثم ينبغي أن تشهد جميع المستويات، توفير الفرص والنتائج للرجال والنساء المتكافئة بما يتيح الموارد البشرية وإمكانات الثروة للمجتمعات لإرساء القواعد من أجل إقامة أسس دائمة ومستدامة لصالح ثقافة السلام. وتشجع الكومنولث مشاركة المرأة بالكامل في جميع مستويات اتخاذ القرار بما في ذلك الساحة السياسية، وبناء السلام، وحسم المنازعات والحيلولة دون وقوعها.

ولقد عقدت في الآونة الأخيرة، سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ولعموم الكومنولث لتشجيع مشاركة المرأة في المجالات الهامة للسياسات وبناء السلام واتقاء وقوع المنازعات وفضها.

وقد ورد بين التوصيات البارزة الصادرة عن حلقات العمل الأفريقية والآسيوية/الأوروبية الإقليمية للكومنولث المعنية بقضايا المرأة والسلام، ما يلي: زيادة مشاركة المرأة بصورة استباقية في عمليات بناء السلام، واتقاء المنازعات وفضها، وضمان تمثيل المرأة في المواقع الرئيسية لاتخاذ القرار؛ والاعتراف بمبادرات الشعوب من أجل السلام في المنطقة والاستفادة بتلك المبادرات؛ وبحث آثار المنازعات على المرأة؛ وتنفيذ السياسات ذات الصلة؛ وإدراج التدريب على اكتساب المهارات في مجالي بناء السلام واتقاء المنازعات وفضها، في المناهج المدرسية.

وبالمثل، تسلم الكومنولث أيضا بالدور الحاسم المحتمل الذي يمكن أن يقوم به الشباب بصفتهم "سفراء" و "منفذين" لثقافة السلام. وينصب تركيز برنامج عمل الكومنولث من أجل تمكين الشباب حتى سنة ٢٠٠٥، على ضرورة العمل، على توفير سبل التعليم، في مفهومه الأوسع لأطفال وشباب اليوم ضمن منظور

القيم الجوهرية للديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة للجميع، وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والسلام والتنمية، والوحدة عن طريق التنوع.

إن الكومنولث تولي تأييدها ودعمها كاملا لقرار الأمم المتحدة بإعلان سنة ٢٠٠٠ سنة دولية للسلام. من أجل تعزيز السلام وعدم العنف. وتسعى الكومنولث أيضا إلى المساهمة بفعالية نحو ثقافة سلام عالمية تتسم بالاستدامة لجميع أعضائها وشركائها في المجتمع الدولي.

— — — — —